الأسباب الاجتماعية لصناعة الإرهاب الجديد

هند فؤاد*

أدت العولمة إلى تحولات جذرية فى العالم استفاد الإرهاب من بعضها، وأسهم بعضها الآخر فى إخراج هذا الإرهاب من النطاق المحلى للنطاق العالمى. حيث استفاد الإرهاب من تطور وسائل الاتصال وسهولة النفاذ للمعلومات. وهذا التغير والتطور يدعونا للتأمل والبحث فى منهج تلك التنظيمات الإرهابية، ومحاولة إلقاء الضوء عليه، والتعرف على نشأة تلك التنظيمات، والأسباب الاجتماعية التى تفرز العناصر المتطرفة المنضمة لمثل هذه التنظيمات الإرهابية وخاصة فى الوقت الراهن، لذا تسعى الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات الجديدة للتنظيمات الإرهابية، والأسباب الاجتماعية التى تفرز التطرف والإرهاب، وأهم الآليات المطروحة لمواجهته.

مقدمة

برزت العولمة كنتيجة للتحولات فى وسائل الاتصالات وسهولة نفاذ المعلومات عبر شبكة الإنترنت فى الآونة الأخيرة، الأمر الذى أدى إلى تحول العالم لقرية صغيرة متصلة ببعضها، فالعولمة أدت إلى تحولات جذرية فى العالم استفاد الإرهاب من بعضها، وأسهم بعضها الآخر فى إخراج هذا الإرهاب من النطاق المحلى للنطاق العالمى. وهذا ما برز فى الوقت الراهن، حيث أدت العولمة إلى حدوث تحولات من أهمها تطور وسائل الاتصال التى أدت إلى سهولة نفاذ المعلومات، والتى حدت من قوة الدولة، وقدمت مزيدًا من الأدوات المعلوماتية للجماعات الإرهابية، ودعمت الشبكات التى يعمل من خلالها الإرهابيون. ومن ناحية أخرى، أدى انفتاح الدول أمام مزيد من التعاملات المالية والتجارية

* هند فؤاد، خبير، قسم بحوث وقياسات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الجنائية القومية، المجلد الواحد والستون، العدد الثانى، يوليو ٢٠١٨.

السهلة إلى تيسير عمليات تمويل الإرهاب. كما وفرت العولمة مناخًا مواتيًا لظهور الإرهاب من خلال تعميقها للتفاوت الاقتصادى بين دول العالم، وتزايد معدلات الفقر المدقع والبطالة والجهل والأمية فى العديد من البلدان[١]. ومع تزايد العمليات الإرهابية وانتشارها فى معظم دول العالم وانضمام العديد من الفئات من الطبقات المختلفة إلى صفوف تلك التنظيمات، نظرًا لامتلاكها وسائل التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذى خلق بيئة مهيئة لظهور الإرهاب وانتشاره.

كل هذه التحولات التى سببتها العولمة أسهمت فى خلق الجماعات الإرهابية التى انتشرت فى جميع أنحاء العالم، ولكنها تركزت فى العديد من دول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وهذه الجماعات الإرهابية لها العديد من الأهداف التى تتعلق بـ "نشر فكر متطرف، أو بتحقيق هدف سياسى أو بتدمير دول بعينها"، كما اختلفت هذه الجماعات الإرهابية فى الطرق والأساليب التى تستخدمها لتحقيق أهدافها، ولكنها تتفق جميعًا على استخدام منهج العنف بشتى صوره لتحقيق ما ترنو إليه.

ولم تعد ظاهرة الإرهاب ظاهرة محلية، بل أصبحت ظاهرة عابرة للحدود، كما أنها لم تعد ظاهرة محدودة بل أصبحت منتشرة بين الشرق والغرب، فهى أصبحت صناعة تستخدمها أو تمولها بعض الدول فى الفترة الأخيرة لتحقيق أهداف بعينها. فيعد تنظيم داعش الإرهابى من أخطر تلك التنظيمات العابرة للحدود، حيث اخترق هذا التنظيم العديد من الدول، واستقر داخل دولتى العراق وسوريا، ثم ليبيا، ومارس العديد من الجرائم والانتهاكات الإنسانية فى تلك البلاد، حيث مارس العنف بشتى صوره، والتدمير المتعمد للمبانى والآثار والمنشآت المهمة، هذا بخلاف نشر صور القتل والتمثيل بالجثث والأسر والخطف لكل القرى والمدن التى يسيطر عليها، وتجاوز فى الآونة الأخيرة تلك

الانتهاكات والجرائم إلى تجنيد الأطفال والنساء واستغلالهم فى ممارسة العمليات التفجيرية والإرهابية.

ومارست بعض التنظيمات الإرهابية مثل "تنظيم داعش، وجماعة بيت المقدس" العديد من العمليات الإرهابية والجرائم والعنف فى أرجاء الدولة المصرية، والتى عادة ما يتزامن حدوثها بشكل كبير مع الأحداث المهمة التى تشهدها البلاد كالمؤتمر الاقتصادى الذى انعقد فى شرم الشيخ مارس ٢٠١٥، أو الذكرى الثانية للثلاثين من يونيو ٢٠١٥ واغتيال النائب العام هشام بركات قبل الذكرى بيوم واحد، تلاها قيام تنظيم داعش بمهاجمة عدد من أكمنة الشرطة فى سيناء واستهداف الضباط والجنود الكثير من المرات، ثم تفجير الكاتدرائية المرقسية بالعباسية ليلة عيد القيامة ٢٠١٦، وآخرها تفجير وقتل المصلين بمسجد الروضة بقرية بئر العبد بالعريش نوفمبر ٢٠١٧.

هذه الأعمال الإرهابية والممارسات العنيفة التى يستخدمها تنظيم داعش تجاه الدولة المصرية لا تتم من فراغ؛ وإنما ورائها الكثير من الأسباب، فمنها أسباب داخلية وأسباب خارجية، وتتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشكلة جملة من الأسباب الداخلية والتى سنذكرها بالتفصيل، وتتشابك معها أيضا جملة من العوامل الخارجية والسياسية التى تحيط بوطننا العزيز لتشكل الأسباب الخارجية، فظروف المنطقة العربية الراهنة وانتشار التنظيمات الإرهابية فى أكثر من دولة بها، ومحاولات السيطرة على بعض الدول بهدف تفتيتها وتقسيمها وانهيارها، شكل طوق على مصر يحاصرها من العديد من الجهات الشمالية والغربية والجنوبية، فتلك المخططات والمؤامرات التى تحاك من قبل بعض الدول سواء الغربية أو العربية ضد مصر تهدف لتفتيت القوة الاقتصادية للدولة وإضعاف مكانتها السياسية.

وفى سياق متابعة الحوادث والعمليات الإرهابية وتكرارها، وتطورها فى الفترة الأخيرة، فبعدما كانت تستهدف السياح بهدف تدمير الدخل القومى، تطور الأمر وأصبحت تستهدف المؤسسات والمنشآت الحكومية، ثم القوات المسلحة والشرطة، والقضاة، ثم استهدفت الأقباط، وأخيرا المسلمين فى عملية تفجير مسجد الروضة بمنطقة بئر العبد بشمال سيناء، فتلك التنظيمات الإرهابية نوعت من مخططاتها وفقا للهدف التى تسعى لتحقيقه، وتدخل المال وأصبح الإرهاب صناعة وليس هدفًا لإنشاء دولة إسلامية أو نشر فكر دينى وغيرها من الادعاءات المزيفة التى باتت واضحة للعيان.

وهذا التغير والتطور يدعونا للتأمل والبحث فى منهج هذه التنظيمات الإرهابية، ومحاولة إلقاء الضوء عليه، والتعرف على نشأة هذه التنظيمات، والأسباب الاجتماعية التى تفرز العناصر المتطرفة المنضمة لمثل هذه التنظيمات الإرهابية وخاصة فى الوقت الراهن.

وبناء على ما سبق، فإن الدراسة تسعى إلى التعرف على الاستراتيجيات الجديدة للتنظيمات الإرهابية، والأسباب الاجتماعية التى تفرز التطرف والإرهاب، وآليات المواجهة. وذلك من خلال الاستعانة بالتراث النظرى السابق فى مجال الإرهاب، ومناقشة وتحليل الفرضيات والعلاقات الخاصة بتأصيل أسباب التطرف والإرهاب وتطبيقه على الواقع المصرى. فهناك اختلاف كبير بين تجربة التنظيمات الإرهابية فى دولتى العراق وسوريا على سبيل المثال، وبين تجربة هذه التنظيمات فى مصر، فلكل مجتمع ظروف تاريخية واجتماعية مختلفة عن الأخرى، وبالتالى لا يمكن استعارة تجربة مجتمع ما على مجتمع آخر. كما أن خصائص الإرهاب اختلفت من عصر لآخر، فكانت العناصر المتطرفة تتسم بخصائص مثل العنف واستخدام القوة وارتكاب الأعمال الوحشية

وترويع الآمنين وغيرها من الأفعال الإجرامية، لكن فى العصر الحالى اختلفت تلك الخصائص وأصبح لها دوافع سياسية، منها إسقاط آلاف الأبرياء، أو استهدف أشخاصًا عسكريين ومدنيين، وأصبح الإرهاب يتم من خلال حركة أو تنظيم، وتتكرر أفعاله، وتستخدم العنف والقوة، ولها أبعاد جنائية ولا يمكن التنبوء بها(٢).

وتركز الدراسة على تحليل مجموعة الأسباب الداخلية الخاصة بمجتمعنا المصرى بصفة عامة، مع التركيز على الأسباب الاجتماعية التى تفرز العناصر المتطرفة التى تنضم للجماعات الإرهابية، وذلك من خلال عدد من العناصر:

أولا: الإرهاب بين الفقر والتعليم والبطالة.

ثانيا: البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة والإرهاب.

ثالثا: الإرهاب بين الدين واللادين.

رابعا: الإرهاب بين المجتمع الواقعى والافتراضى.

خامسا: آليات مواجهة الإرهاب الجديد.

أولا: الإرهاب بين الفقر والتعليم والبطالة

أثير الكثير من الجدل حول علاقة الإرهاب بالفقر والبطالة والتعليم، وهى من أهم الدوافع لانخراط الأفراد فى تلك الجماعات، ولكن مع تطور مفهوم وأهداف الإرهاب فى الوقت الحالى، نجد تغييرًا كبيرًا فى تلك العلاقة فلم يعد الانضمام للعناصر الإرهابية مرتبط بكون الفرد من طبقة فقيرة أو بدون عمل أو بمستوى تعليمى منخفض، فهناك عناصر كثيرة فى تلك التنظيمات من الفئات المتعلمة والميسورة الحال ماديا، ويعملون فى مناصب ومهن مهمة.

ويمكن القول بإن مجال البحث فى موضوع العلاقة بين الوضع الاقتصادى والعنف شهد انقساما حادا، فى مجرى التيار الرئيسى له، إلى اتجاهين: الاتجاه الأول، يميل إلى عدم وجود أى علاقة بين الوضع الاقتصادى والاتجاه للعنف وخاصة الإرهاب. أما الاتجاه الثانى، فيرى أن العلاقة هى علاقة اقتصادية بحتة، بمعنى وجود دوافع وليس أسباب اقتصادية، وأن ليس للسياسة أى دخل بها؛ حيث أجُريت مجموعة من الدراسات إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية، لتفسر طبيعة وقوة الارتباط بين الفقر وانخفاض المستوى التعليمى من جهة، والميل لاستخدام العنف واللجوء إلى العمل الإرهابى من جهة أخرى، ومن أهم هذه الدراسات الدراسة التى قام بها كل من "آلان كروجر" الاقتصادى الأمريكى، و"جيتكا ماليكوفا" المتخصصة التشيكية فى دراسات الشرق الأدنى وأفريقيا لحساب المجلس الوطنى للبحوث الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٢، وكان السؤال المحورى الذى سعت الدراسة للإجابة عنه هو: هل هناك علاقة ارتباط سببى بين الفقر أو التعليم المنخفض من جهة، ودعم النشاطات الإرهابية والعنف الذى تستحثه السياسة بشكل عام من جهة أخرى؟ وخلص الباحثان إلى أن "أى ارتباط بين الفقر، والتعليم المنخفض من جهة، والإرهاب من جهة أخرى، هو ارتباط غير مباشر، وهو ارتباط معقد وربما ضعيف إلى حد كبير، وبدلا من النظر إلى الإرهاب كاستجابة مباشرة لطبيعة الفرص المتاحة فى السوق أو الأمية والجهل، نرى أنه سيكون أكثر دقة عندما ينظر إليه كاستجابة لظروف سياسية ومشاعر طويلة المدى بالإهانة أو الإحباط الذى ليس له علاقة كبيرة بالاقتصاد"[٣].

فى المقابل، كانت هناك نظرة "اقتصادية" تستند إلى نظرية الاختيار الرشيد النيوكلاسيكية، والتى ترى أن العنف ينشأ مثله مثل أى نشاط اقتصادى آخر، من سعى الأفراد لتعظيم منافعهم، فالعنف – والحرب الأهلية بشكل خاص– يحدث نتيجة للطمع والجشع أكثر من الإحساس بالظلم أو السخط، أى أن الدافع على العنف والتمرد هو حجم المكاسب المنتظرة لا حجم المظالم الواقعة على الأفراد والجماعات بالفعل، ووفقا لهذه النظرة، فإنه حيثما تزيد فرص تحقيق الربح على التكلفة المرتبطة بالعنف والتمرد (ارتفاع نفقة الفرصة الاقتصادية) فسوف يتجه الأفراد للعنف والتمرد وتشكيل منظمات إرهابية بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية. وتزيد من فرص ذلك فى حالة توافر مورد طبيعى ذى قيمة اقتصادية كبيرة كالنفط أو الألماس مثلا، أو حتى نشاط غير شرعى مرتفع الربحية كتجارة الأسلحة وتهريبها[٤].

وبالرغم من تسّيد نظرية الجذور الاجتماعية والاقتصادية لدراسات الإرهاب لفترة طويلة، وهى تلك التى تربط الحرمان الاقتصادى "الفقر" والإقصاء، أو التهميش الاجتماعى من ناحية والقيام بعمليات إرهابية من ناحية أخرى، فإنه منذ مطلع الألفية، وخاصة على خلفية تحليل بيانات مرتكبى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، اهتزت الثقة بمقولات تلك النظرية. واهتمت بالتفسيرات النفسية القائمة على فرضية الاختلال أو الاضطراب النفسى لمرتكبى الحوادث الإرهابية، ولكنها بينت أن نسبة ضئيلة جدا من المتهمين فى حوادث الإرهاب اتسموا باضطراب أو مشاكل نفسية، مما استدعى البحث عن تفسيرات بديلة، ومن هنا تبرز العوامل الثقافية والاجتماعية التى تسمح بتكريس ثقافة مجتمعية حاضنة للفكر المتطرف الذى يسمح بالتمييز ضد الآخر، بما

يمثل البنية التحتية للسلوك الذى قد يستخدم العنف فى ظل توافر الفرصة لذلك، هذا فضلا عن دور صناعة السلاح فى دعم ثقافة العنف لتعزيز مكاسبها[٥].

وبالتالى فالإرهاب متطور وديناميكى ولم يعد بالأشكال أو الأفعال التقليدية السابقة؛ بل تطور وأصبح له أهدافه السياسية وتستخدمه بعض الدول بهدف تدمير دول أخرى والاستفادة من ثرواتها، كما أصبح الإرهاب صناعة يستفيد منها من ينضم لتلك التنظيمات ويكون ثروات طائلة تكفى أسرته من بعده. لذا فمجموعة الأسباب الاجتماعية التقليدية التى كانت تصلح لتفسير الأعمال الإرهابية فى العصور السالفة لم تعد تصلح لتفسيرها فى السياقات الراهنة؛ نظرا لتطور المفهوم والأساليب والدوافع، ونظرا لتغير السياقات الاجتماعية التى تحدث فى إطارها، ومن ثم فلم تعد هناك علاقة ارتباطية بين الإرهاب وبين الفقر أو البطالة، بل أصبح الإرهاب والتنظيمات الإرهابية سببًا لانتفاء البطالة عند بعض العناصر المتطرفة المنضمة لهذه التنظيمات الإرهابية.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول إن النظرة الاقتصادية منقسمة حول دوافع ارتكاب العنف والإرهاب، هل هى الفقر والبطالة والتعليم المنخفض أم أنه نشاط اقتصادى يستفيد منه المتمردون لتحقيق ثروات ضخمة وأهداف سياسية؟ ولكن فى ظل ظروف المجتمع المصرى، وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية وموقعه الجغرافى، لا يمكننا البت فى اختيار الاتجاه الصحيح الذى دفع لوجود العنف والإرهاب فى مصر، وهل البطالة والفقر والتعليم المنخفض سبب فى وجود الإرهاب أم لا؟ ولكن هناك العديد من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية المتداخلة والمتشابكة التى تفرز هذا الإرهاب. فلا يمكننا

الفصل بين تلك الدوافع وأيهم الأساس فى وجود ذلك العنف، نظرا لخصوصية المجتمع المصرى وظروفه التاريخية والجغرافية والسياسية.

ثانيا: البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة والإرهاب

تفرز البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع المصرى العديد من النماذج الشخصية لأفراد المجتمع، وتتأثر السمات الشخصية والنفسية للأفراد بالعادات والتقاليد التى نشأوا عليها فى المجتمع، والسياق الثقافى السائد فيه، ويقوم المجتمع بتربية الأفراد وتكوين سماتهم الشخصية من خلال العديد من المؤسسات الاجتماعية المكونة له منها "الأسرة، المدرسة، الجامعة، الأصدقاء، دور العبادة... وغيرها من المؤسسات المنوط بها تربية وحماية الفرد فى المجتمع".

وتعد الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية التى تربى وتنشئ الأبناء على القيم والعادات السليمة، ولكن إذا اختل ميزان الأسرة وتفككت ضاع الأبناء واختلت قيمهم وتنشئتهم، وهذا ما نلاحظه فى المرحلة الأخيرة فزيادة نسبة الطلاق وتفكك الأسرة المصرية، والاهتمام بجمع الأموال دون تربية الأبناء يقع بالسلب عليهم ويخل بتكوينهم النفسى. إن تفكك الأسرة وعدم قيامها بالدور المنوط به فى المجتمع، يفرز أجيالاً غير قادرين على تحمل المسئولية، وبلا هوية، ومقلدين للغرب ومستهلكين للتكنولوجيا، وضعاف الشخصية، ومنفصلين عن مجتمعهم، ومن ثم يكونون فريسة سهلة للجماعات المتطرفة.

أما المدرسة فهى ثانى المؤسسات الاجتماعية أهمية بعد الأسرة، فهى الملجأ الثانى للطفل بعد أسرته، ومنوط بها عملية التربية والتعليم للأجيال القادمة، ولكن فى الفترة الأخيرة فقدت المدرسة وظيفتها وتخلت الدولة عن

دعمها والرقابة عليها، وتنوعت المؤسسات التعليمية وتحكم رأس المال فيها الأمر الذى جعل التعليم فيها مفسدة للأبناء وليست مؤسسات قائمة على تربيتهم وتعليمهم، فالتعليم الدولى واللغات والخاص والتجريبى والحكومى والأزهرى العادى والخاص كلها أنماط أصبحت تسهم فى وجود تفاوتات فى القدرة على تعليم الأبناء، ومن ثم ساعدت تلك المؤسسات التعليمية على إفراز عناصر متفاوتة فى نوعية تعليمها وأفكارها، وبالتالى لم تعد هناك عدالة فى التعليم بين أبناء المجتمع، وهذا قد يسهم فى توليد بعض مظاهر العنف والحقد بين بعض الأفراد فى المجتمع.

والجامعة فى مصر من أهم المؤسسات التربوية والتعليمية أيضا، المنوط بها تنمية الثقافة الفكرية والعقلية للطلاب وإكسابهم المهارات المختلفة التى تساعدهم على الانخراط فى سوق العمل فيما بعد، لكنها لم تعد تقوم بذلك الدور، وتحكم رأس المال فيها وأفسدها، فأصبح هناك المعاهد والجامعات الخاصة التى تهدف للربح وليس التعليم، وانتشرت فى جميع المحافظات، وغابت الرقابة على مناهجها وطرق التدريس بها، مما سهل تكوين أفكار مختلفة وتوجهات سياسية متعددة، وبثها من خلال منابر الجامعات المختلفة وخاصة فى المحافظات، فتلك الأفكار قد تكون نواة رئيسة لتشتت الهوية والانتماء للوطن، واستقطاب عناصر طلابية تؤمن بتلك الأفكار وتمجدها، ومن ثم تكون بداية للتنظيمات المتطرفة التى لا تنتمى للدولة وتستعديها.

ونتاج الخلل الذى أصاب مؤسسات المجتمع المهمة، يفرز لنا أفراد يشعرون بضعف وفساد المجتمع ومؤسساته، ويمتلكهم شعور بعدم الرغبة والبقاء فيه، ومن ثم يحاولون الهجرة لبلد آخر، أو يتجهون إلى تهميش أنفسهم وتكوين ثقافة مختلفة عن الثقافة السائدة فى المجتمع، وهذه الثقافات قد تكون

موجهة ولها أفكار سياسية أو دينية وقد تكون عشوائية مستوحاة من الغرب، فهؤلاء الأفراد يحاولون تغيير الأوضاع الثقافية السائدة باعتراضهم على كل الثوابت الموجودة فى المجتمع، فسماتهم الشخصية والخلل الذى تعرضوا له فى الأسرة والتعليم جعلهم يتصورون أنهم ضحية وأن المجتمع يهمشهم، وأنهم غير قادرين على الاندماج فى المجتمع وثقافاته، ومن ثم يظلون ناقمين على المجتمع ولديهم الرغبة فى الانتقام منه. كل هذا ينتج عن غياب الدور الحقيقى لمؤسسات الدولة التى تعمل على نشر الثقافة الحقيقية، وهى مؤسسات موازية للمؤسسات الرسمية تهدف إلى نشر ثقافة حقيقية معبرة عن المجتمع المصرى وتفتح الآفاق أمام التفكير والإبداع.

وإذا أضفنا أن فشل التعليم فى التأصل والتجدر فى شخصية الفرد وتشكيله فقط لمجرد قشرة سطحية فى النهاية وتغطى جميع أشكال التفكير السقيمة والسائدة القائمة على الحفظ والتلقين وقتل الإبداع والفكر، نستطيع فهم الأسباب الكامنة وراء تفشى التعاطى الخرافى والغيبى مع ظواهر هذا الواقع. هذا بخلاف ما يكمن فى الحياة من ظواهر وتسلط وقهر (السادومازوشية) المفروضة عليهم من كل صوب وحدب إلى التمسك بالتقليد والنكوص إلى أمجاد الماضى والتماهى بالمتسلط نفسه من حيث قيمه وأحكامه وعدوانه، مما يعيد إنتاج نفس الذهنيات والأوضاع، ومن ثم يحدث الحراك الاجتماعى من خلال ما أسماه مصطفى حجازى "بالحريك أو الهدر"، فالحريك لا يتمثل فقط فى الهجرة السرية بل يمكن أن نتحدث عن حريك مافيات تخريب الاقتصاد الوطنى إلى البرلمان عن طريق شراء الأصوات، أو حريك التلميذ إلى مستوى أعلى عن طريق الغش، ومن ثم قد يمارس الحريك شباب مدفوع من الخلف

بمرارة الفقر ومجرور من الأمام بوعد جنة الاستشهاد الموهوم ومحاصر سياسيا ومعرفيا من أعلى وأسفل[٦].

ومن الدروس المستفادة من التجربة التاريخية لحركة الشعوب هو أن العنف يولد من غياب العدالة أو تغييبها قسرا. فالتفاوتات المتنوعة بين البشر تنشأ من اختلالات فى المنظومة المجتمعية بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ما يؤكد أن الظلم الاجتماعى، وتنامى التفاوتات المتنوعة هما وقود العنف وتبنى أيديولوجيته[٧].

ومن ثم يسهل على هؤلاء الأفراد اكتساب الاتجاهات المتطرفة عن طريق عمليات التدريب الاجتماعى التى تغرس فيها قيمة تقديس التطرف بتأكيد أن الشخص القوى صاحب الموقف القاطع الواضح والقادر على إلحاق أذى للأخرين هو الشخص "المحترم" مقابل أن الشخص الوسطى الهادئ المسالم الذى لا يرى الأمور أبيض/ أسود، بل يرى لها أوجها واحتمالات مختلفة، هو شخص متردد ضعيف لا يستحق الاحترام[٨]. وبالتالى تلزمنا دعامتين أساسيتين لتكوين الظاهرة الإرهابية فى المجتمع هما "دعم وترسيخ المناخ الاجتماعى الفكرى الأصولى، وتوفير التمويل اللازم للتجنيد والتدريب والتسليح والإعاشة إلى آخره"، ومن ثم يدفعنا هذا للتساؤل حول تمويل تلك التنظيمات الإرهابية وتجنيدها وتسليحها؟ ومن هم المستهدفون للتجنيد؟

ويشير جيرولد بوست إلى أن اختيار الفرد لطريق ممارسة الإرهاب يضرب بجذوره فى تنشئتهم الاجتماعية المبكرة التى غرست فيهم البذور الفكرية الأساسية اللازمة لتلك الممارسة، ووفرت لهم ممارسة "القتل باسم الله" وإعطاء أعمالهم مغزى مقدسا من قبل رجل الدين المتطرف، سواء كان آية الله، أو حاخاما، أو قسيسا، وبما إنهم "مؤمنون حقيقيون" يتقبلون تفسير رجل الدين

المتطرف للكتب المقدسة بدون جدال، فيقدمون على التضحية بأنفسهم وهم على يقين من أن ما يقدمون عليه ليس انتحارا. ويتفق معه جون هورجان الذى قال إن الانضمام إلى الشبكات الإرهابية وكذلك الخروج منها إنما يتأثر بالظروف المحيطة بالفرد بأكثر من تأثره بملامح شخصيته[٩].

فالمؤسسات المسئولة عن نشر الثقافة الحقيقية عن المفاهيم وثوابتها بالشكل الوسطى المرغوب ينقصها الوعى والفهم الحقيقى للدور المنوط بها؛ أو قد يختلف هذا الوعى وفقا لمتغيرات العصر الحديث وتحكم رأس المال فى كل عناصره وسياقاته المختلفة، ومن ثم ضعف الدور الذى تقوم به مؤسسات الدولة المسئولة عن التوعية الثقافية العميقة التى تعمل من أجل تدعيم الهوية المصرية، وإن ارتبط معظمها بشخص المسئول عنها وليس وفقا لاستراتيجية معتمدة من قبل الدولة ينفذ مراحلها المسئول أيا ما كان، فالمؤسسات التربوية والدينية والإعلامية عليها الكثير من الأدوار المنوط بها لتحقيق حماية الأبناء والأجيال القادمة ودعمهم تربويا ونفسيا ودينيا، بجانب بث القيم الأصيلة ودعم الهوية الوطنية لديهم لتحقيق حب الوطن والانتماء داخلهم، وذلك يعمل على عدم انسياقهم وراء الدعاوى المرتبطة بالعنف والتطرف، ويصحى فيهم النزعة الإنسانية والضمير الحى الذى يلفظ العنف ضد البشرية، فهذا الضعف الذى ينتاب المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية فى مصر يعتبر المتسبب الرئيس فى استقطاب الشباب وانضمامهم لهذه الجماعات الإرهابية.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول إن الأسرة والمؤسسات التعليمية المختلفة فى الآونة الأخيرة لم تعد تقوم بأدوارها المنوط بها بالشكل المرجو، بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تمر

بها، ومن ثم يؤثر ذلك فى جيل الشباب بصفة خاصة، ويصبحون الفئة الأكثر استعدادا للتأثر بالفكر الإرهابى.

ثالثا: **الإرهاب بين الدين واللادين**

إن مفهوم الإرهاب فى الوقت الراهن غير متفق عليه لاختلاف الهدف والنظرة إليه والاستفادة منه، فهناك **اتجاه مادى** "النظرية المادية" ينظر إلى الإرهاب كونه فعلاً معينًا مثل الاختطاف أو القتل أو التفجير وبالتالى ينظر إلى الشخص المرتكب لهذا الفعل بأنه إرهابى، وتلك النظرية تركز على الفعل وترى أن الإرهاب فى تطور مستمر لذا لا يمكن التنبؤ بالفعل مستقبلا، كما أنها أغفلت الهدف من هذا الفعل، والدول الغربية الكبرى تميل لهذا الاتجاه فى نظرتها إلى الإرهاب. أما **الاتجاه الموضوعى** "النظرية الموضوعية" فهو يميل إلى البحث العلمى والدراسة العلمية الموضوعية للباحثين التى ترمى لتخليص البشرية من هذه الأفعال الضارة وتأخذ بعين الاعتبار أهدافه ودوافعه بغض النظر عن أساليبه وأشكاله(١٠).

لذا ربط الإعلام الدولى العمليات الإرهابية التى تحدث فى أى دولة بالإرهاب الدينى والإسلامى خاصة، وذلك لينفى التهم حول مؤامراته وتوجهاته السياسية لتفتيت دول بعينها، ويظل الإعلام الغربى يركز على هذا الرابط لكى تصدقه المجتمعات كافة، فأى جريمة عنف أو إرهاب تحدث فى مجتمعاتهم يلصقونها بالمتطرفين الإسلاميين، فى حين أن الحوادث الإرهابية الأخرى التى تحدث فى بلاد مثل مصر لا يعتبرونها إرهابا، وهذه هى الازدواجية الغربية فى التعامل مع الإرهاب.

فالإعلام الغربى يفسر الأمور فى ظل سياق ثقافى ومجتمعى يساند ما تروجه وسائل الإعلام حول ارتباط الإرهاب بالفكر الدينى الأصولى المتطرف، ويغفل السياق التاريخى للحوادث الإرهابية فى الهند وأمريكا التى لم تظهر الدراسات حولها أى ارتباط بين مرتكبى تلك الحوادث الإرهابية وبين الدين الإسلامى. فارتباط الدين الإسلامى بالإرهاب ما هو إلا ادعاء غير مبرر بالأدلة العلمية والإحصائية حتى الآن.

والحقيقة أن النقاش حول من المسئول عن الإرهاب: النص الدينى أم السياق الاجتماعى والسياسى المحيط هو نقاش ارتبط بالتحولات التى أصابت التيارات المتطرفة فى نصف القرن الأخير، فدوافع الإرهاب طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضى كانت النص الدينى أو بالأحرى التفسير المنحرف للنص الدينى، فقد امتلكت الجماعات الجهادية مرجعية فكرية وعقائدية متكاملة تدور حول مفهوم الحاكمية لله، واعتبرت النظم القائمة هى نظم جاهلية لا تطبق أحكام الله، ولذا وجب تكفيرها وإسقاطها بالعنف، وأن مدخل أى عضو للانضمام إلى التنظيمات الجهادية الكبرى كان يبدأ بالإيمان بمرجعية عقائدية متكاملة تستند إلى تفسير خاص للنص الإسلامى يدفع العنصر بعد سنوات من الانخراط فى هذه التنظيمات إلى ممارسة العنف والإرهاب فى مواجهة ما كان يعتبره "النظم الكافرة" والمجتمع الجاهلى. وقد تغير الأمر مع بدايات العقد الماضى، حين تراجع دور النص الدينى كمحدد أساسى فى عملية التجنيد لتنظيمات القاعدة ثم داعش، صحيح إنه ظل حاضرا كمبرر للقتل أو الانتحار، ولكن من يصنع الكراهية والإرهاب وتكفير المخالف لم يعد أساسا تفسيرا منحرفا للنص الدينى يقضى التكفيرى سنوات لدراسته، مثلما فعل جهاديو القرن الماضى؛ إنما هو واقع طائفى فى العراق أشعر قطاعا واسعا من السنة

بالاضطهاد والتهميش، أو مظالم سياسية وطائفية وجرائم حرب ارتكبها النظام فى سوريا فدفعت جزءا من السنة للانضمام لداعش أو جبهة النصرة (جبهة فتح الشام الآن)، أو التواطؤ معهما، ولم يتم تجنيد دواعش مصر أولا أو أساسا من خلال كتب ابن تيمية أو سيد قطب أو سيد إمام الشريف إنما بالأساس عبر رواية انتقام سياسى متكاملة الأركان فى مواجهة النظام القائم غلفوها بعد ذلك بقشور تكفيرية تبرر القتل، ولكنها لم تكن الدافع الأصلى ولا الأساسى وراء الإرهاب(١١).

فتطور مفهوم الإرهاب الجديد وخاصة فى ظل سياق مجتمعى وثقافى مختلف، يجعله لا يمت لصلة بالدين الإسلامى الذى يدعو إلى المحبة والتسامح والمساواة، والذى انتشر وما زال ينتشر بالعقل وليس بالسيف، فهذا الإرهاب الجديد يرتبط بصناعة الأسلحة والرواج حول زيادة إنتاجها، وتسويقها، فهى السلعة الأكثر ربحا فى العالم، وبالتالى تتصدر قوائم إنتاجها دول مثل "الولايات المتحدة الإمريكية، روسيا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، هولندا"، وتستأثر تلك الدول الست ٨٥٪ من تصدير السلاح فى العالم، وبالتالى تحتاج تلك الدول إلى تسويق أسلحتها، ومن ثم تخلق دعايا حول قيمة السلاح وضرورة الاحتفاظ به، هذا بخلاف المؤامرات التى تدبرها تلك الدول لتوريط مجتمعات بعينها فى الحروب لبيع السلاح، وهذا ما شهدته البلدان العربية فى الآونة الأخيرة، حيث تعد السعودية أكبر مستورد للأسلحة فى العالم بقيمة ٦,٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٤، كما أصبح الشرق الأوسط أضخم سوق إقليمى لمبيعات الأسلحة ويتوقع أن تبلغ وارداته منها نحو ١١٠ مليارات الدولارات خلال السنوات العشر المقبلة(١٢).

وهناك من يصر على مناقشة الإرهاب الجديد ولصقه بإرهاب المرجعيات الذى كان سائدا وتراجع الآن، فنحن الآن نشهد إرهابا انتقاميا ذا أهداف سياسية، مرتبط بترويج الأسلحة وتدمير البلاد.

رابعا: الإرهاب بين المجتمع الواقعى والافتراضى

تطور المفهوم التقليدى للمجتمع الواقعى أو المكانى للإرهاب، وأصبح يستخدم المجتمع الافتراضى أو "شبكة الإنترنت"، فكما آشرنا سالفا إلى أن الأسباب التقليدية للإرهاب لم تعد صالحة للتطبيق على المفهوم الجديد للإرهاب فى الوقت الراهن، فالتنظيمات الإرهابية أصبحت تمتلك التكنولوجيا الحديثة، واستخدمت شبكة الإنترنت بكل قوة فى حشد وجذب الأفراد للانضمام إليها عبر مختلف بلدان العالم، فتنظيم داعش يحشد آلاف الأفراد للانضمام إليه من خلال الإنترنت، فلديه جيش جبار دوره الرئيس هو بث الأفكار عبر الإنترنت، والتواصل مع الأفراد لإقناعهم بأهداف التنظيم وأفكاره.

ومن ثم فالإرهاب خرج من المجتمع الواقعى إلى المجتمع الافتراضى، فالحرب مع الإرهاب لم تعد قائمة على المواجهات العسكرية البرية أو الجوية فى دولة أو مدينة ما؛ وإنما يجب أن تتطور وتصبح عبر المجتمع الافتراضى، ومحاربة الفكر بالفكر، ومتابعة المواقع الإلكترونية المختلفة التى تستخدمها التنظيمات الإرهابية المختلفة، لاستباق الأحداث وسهولة التصدى لها.

فالتنظيمات الإرهابية وجدت لها مخرجا من الخنادق والأنفاق والعيش تحت الأرض وفوق الجبال من خلال الفضاء الإلكترونى والمجتمع الافتراضى، فهذا المجتمع شكل أمامها ساحة واسعة للعالم كله، سهل عليها التواصل عبر جميع دول العالم، ومن ثم أصبح العالم كله أمامها تمارس فيه الأعمال

الإرهابية والتفجيرات بدون رقابة أو سيطرة، كما سهل عليها التعرف على معلومات دقيقة عن كل مكان وكل فرد فى العالم، ومن ثم فشبكة الإنترنت أصبحت مرتعا للتنظيمات الإرهابية تستخدمها كيفما تشاء ضد البشرية. كما سهل عليها التواصل مع التنظيمات الأخرى، والنظم المخابراتية لشراء الأسلحة والتجنيد والتدريب وغيرها من الأمور اللوجستية للتنظيمات الإرهابية والحصول على الدعم المادى والمعنوى.

وتستخدم هذه التقنيات بفعالية ربما أكبر من فعالية استخدام الدول والمؤسسات الرسمية لهذه التقنيات والوسائل، بحيث إنها تراهن على توظيف المستجدات التكنولوجية، من قبيل إعلام تقليدى معروف وشبكات إلكترونية فائقة الدقة، إن لم يكن لترويع وشل حركة الأعداء، فعلى الأقل لإحراج الحكومات أمام شعوبها، وتبيان ضعف منظومتها فى الأمن والاستخبار، وكذا قدرتها على المواجهة والرد(١٣).

هذا بجانب الإعلام، فدراسات علم النفس الإعلامى تؤكد أن رواج سلعة معينة لا يتوقف على مجرد الإعلان عن وجودها وعرض مزاياها، بل إن الرواج الأمثل إنما يتحقق بقيام ثقافة مساندة للسلعة تضمن لها دوام وتصاعد الطلب عليها. ويتطلب خلق مثل هذه الثقافة تشكيلا لخريطة الوعى بما تتضمنه من معايير وقيم واتجاهات، بحيث يصبح الطلب على تلك السلعة جزءًا لا يتجزأ من نسيج تلك الثقافة، وينطبق هذا على صناعة السياحة والأسلحة والإرهاب. ومن ثم سهل المجتمع الافتراضى عملية الرواج لصناعة الإرهاب، واستخدام القوة والعنف، وجذب المتطرفين من مختلف الجنسيات والأعمار لهذه الصناعة.

وخلاصة كل ما سبق، إن العلاقات والارتباطات الجدلية التى حاولت توضيح الدوافع والمسببات التى تفرز أعمال العنف والإرهاب فى البلاد المختلفة ومن بينها مصر، والتى قد ترجعها للعوامل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو النفسية والثقافية، أو الدينية، أو الفكرية السائدة فى أى مجتمع، لم تثبت صحة تلك العوامل كل على حدة، فالنظريات والدراسات المختلفة لم تستطع إثبات تأثير أيٍ من العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية على بروز هذا الإرهاب بمفهومه الحديث، لذا فليس هناك عامل أو دافع واحد يستطيع تفسير ذلك؛ وإنما هى مجموعة من العوامل أو الدوافع المتشابكة التى تستطيع تفسير هذا الإرهاب، وقد تختلف هذه الدوافع من مجتمع لآخر وفقا لظروفه التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. فبالنسبة للمجتمع المصرى يجب العمل على دراسة مجموعة العوامل والدوافع "الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية والدينية والجغرافية" هى التى تمكننا من تفسير ظهور العنف والإرهاب الجديد داخل أراضيها، ولا يمكن إغفال أى دافع منهم، كما لا يمكننا تحييد دافع على حساب دافع آخر. ومن ثم فإن الأسباب الاجتماعية للإرهاب الجديد لا تقتصر على البيئة الاجتماعية والثقافية للأفراد فقط؛ وإنما تمتد لتشمل الدوافع الاقتصادية والنفسية والتوجهات الدينية السائدة فى المجتمع، فتلك الدوافع تشكل بيئة حاضنة للإرهاب وتستهدف الشباب بشكل أساسى.

فالعلاقة بين الفقر والبطالة والتعليم لم تعد صالحة لتفسير الإرهاب الجديد، فالتنظيمات الإرهابية الجديدة تستقطب الشباب المتعلم تعليما متوسطا أو جامعيا، كما أصبح الانضمام لمثل هذه التنظيمات بمثابة العمل المربح للفرد ولأسرته نظير الدولارات التى يتقاضاها من تلك التنظيمات سواء فى حياته أو بعد استشهاده، كما لم تعد العلاقة بين الإرهاب والدين الإسلامى صالحة

للتفسير، فكلها دعاوى تروجها وسائل الإعلام الغربية لكى تبرر أعمالها وخططها التدميرية داخل بلدان الشرق الأوسط، ومن ثم فإن التفسيرات الصالحة للإرهاب الجديد تمثلت فى ضعف المؤسسات التربوية والثقافية والدينية والإعلامية وعدم قيامها بالأدوار المنوط بها على الوجه الصحيح، ومن ثم تفرز لنا عناصر وأجيال عديمة الهوية وضعيفة الانتماء للوطن وسهل استقطابها من قبل هذه التنظيمات الإرهابية.

كما تراجع المجتمع الواقعى كمكان لساحة المعارك الإرهابية، وارتبط مفهوم الإرهاب الجديد بالمجتمع الافتراضى، الذى وفر للتنظيمات الإرهابية ساحة كبيرة للتفاعل والتواصل عبر العالم، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية من خلال التواصل مع النظم المخابراتية لشراء الأسلحة والتجنيد والتدريب وتوفير كافة الأمور اللوجستية لهذه التنظيمات. كما جذب المجتمع الافتراضى العديد من الشباب من كل بلاد العالم للتواصل مع أفكار هذه التنظيمات والاقتناع بها والانضمام لها. ومن ثم عمل رواج لصناعة الإرهاب.

وبعد مناقشة هذه العلاقات الجدلية ومدى ارتباطها بصناعة الإرهاب الجديد، وتأثيرها المباشر وغير المباشر فى صناعة الإرهاب، اتضح أنه لا يمكن تفسير ظهور العنف والإرهاب من خلال دافع أو عامل واحد أيا كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، فالمجتمع المصرى يتميز بخصوصية ثقافية وتاريخية، تجعله نسيج متشابك بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية لا نستطيع فصل عامل منهم عن الآخر بل يجب مراعاة هذا التشابك عند التفسير والتحليل.

وبالتالى فالشباب المصرى يعانى من ضعف البنية الاجتماعية والثقافية والتعليمية التى نشأ فيها، مع الظروف الاقتصادية الطاحنة وضعف

الديمقراطية، وانتشار المحسوبية والتسيب والفساد، والفوضى الإعلامية، وتعدد منابر الفتاوى الدينية، والظلم وعدم المساواة، والإحساس بالقهر، فكلها عوامل جعلتهم يلفظون المجتمع وقيمه السائدة، والهروب إلى مجتمعات أخرى واقعية أو افتراضية، فجملة هذه العوامل كانت بمثابة حافز مؤثر وفعال فى دفع هؤلاء الشباب لممارسة العنف والتطرف والانضمام للتنظيمات الإرهابية. وكل ما سبق الإشارة إليه يدفعنا لمحاولة استنباط بعض الآليات لمواجهة هذه الموجة الجديدة من الإرهاب.

خامسا: **آليات مكافحة الإرهاب الجديد**

تصاعدت وتيرة الأعمال الإرهابية فى مصر خلال الفترة الراهنة، وأخذت منحى جديدًا من حيث المستهدفات، وتمثل هذا المنحى فى أربعة مستويات، الأول هو استهداف القيادات العسكرية الكبرى بأجهزة الأمن، والثانى هو استهداف شخصيات عامة ورجال دولة، والثالث استهداف الأقباط والكنائس، والرابع استهداف المسلمين والمساجد. وتعد المستهدفات السابقة هى أهداف جديدة تضاف لمستهدفات عدة سيطرت على أداء التنظيمات الإرهابية خلال أعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) سواء المتمثلة فى أعمال إرهابية ضد البنية الأساسية للدولة باستهداف مرافق عامة (كهرباء- خطوط غاز – وسائل مواصلات)، أو استهداف قوات الأمن (جيش- شرطة)، مع استمرار الأعمال الإرهابية من قبل (تنظيم بيت المقدس وداعش) ضد قوات الجيش فى سيناء.

هذا التحول الجديد فى أداء وأهداف التنظيمات الإرهابية بمصر، يستدعى وقفة حقيقية للتحليل والتفكير لتدبر آليات المواجهة الصحيحة لهذا الإرهاب الجديد، والاستفادة من تجارب الدول فى وضع آليات مواجهة الإرهاب،

والتى أخذت أشكالاً وأنماطاً متطورة عما كانت عليه فى السابق. فالحديث عن مواجهة التنظيمات الإرهابية فى الداخل المصرى بانعزال عن فهم البيئة الإقليمية من حيث التشابك التنظيمى والفكرى لتلك الجماعات الإرهابية لن يجدى، ولن يمكننا من توظيف آليات المواجهة وتحديد مسرح العمليات. ولن يمكننا من ربط الخطوط العريضة للإرهاب وما ورائه من أهداف، والدول المستفيدة منه والممولة له، فما حدث على سبيل المثال فى فبراير ٢٠١٥ عندما قامت القوات الجوية المصرية بضرب أهداف فى مدينة "درنة" الليبية رداً على قتل ٢٠ مصريًا اختطفوا فى مدينة سرت هو تحرك صحيح، فالمصدر يقع فى مدينة "درنة" بالرغم من عدم وقوع جريمة الاختطاف والقتل فيها، وهذا المثل يعبر عن ساحة المعركة الحقيقية، فمواجهة التنظيمات الإرهابية تبدأ من الوعى الكامل بالبيئة الإقليمية للتنظيمات الإرهابية، والتى تأخذ شكل "حزام أو طوق إرهابى" يبدأ من جنوب الساحل الإفريقى إلى العراق متمثلة فى ستة مسارح للعمليات الإرهابية موزعة جغرافيا، كالآتى:

١- تنظيم القاعدة فى أفغانستان وباكستان.

٢- فتح الشام "جبهة النصرة سابقا"، وتنظيم داعش فى سوريا والعراق.

٣- تنظيم القاعدة فى اليمن وامتداده فى منطقة القرن الإفريقى، والمحاكم الإسلامية والتنظيمات الجهادية فى الصومال.

٤- ولاية سيناء "تنظيم بيت المقدس"، بجانب تنظيمات إرهابية سائلة تأخذ العديد من الأسماء فى الداخل المصرى مثل (لواء الثورة، وحركة سواعد مصر، وحسم).

٥- تنظيم أنصار الشريعة، والمرابطون، و"داعش" فى ليبيا، وامتداد تنظيم القاعدة فى تونس والمغرب والجزائر.

٦- تنظيم بوكو حرام بنيجيريا والمتداخل مع الوضع في ليبيا ومالى وتشاد، أى الصحراء الإفريقية الكبرى.

وقد شكلت هذه التنظيمات الإرهابية تحالفين إقليمين (تنظيم القاعدة وفروعها فى الإقليم - وتنظيم الدولة الإسلامية داعش وأذرعها فى الإقليم)، وما يميز هذه التحالفات هو سهولة انتقال الأفراد بينها، فبعض التنظيمات التابعة "للقاعدة" أعلنت البيعة والتبعية لتنظيم "الدولة الإسلامية-داعش" كما حدث مع تنظيم بيت المقدس فى سيناء، فضلاً عن تميز هذه التنظيمات باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الاتصال السياسى والإعلامى والدعائى كما سبق وأشرنا. والتى من خلالها تستطيع استقطاب عناصر متطرفة وإرهابية جديدة من كل المجتمعات. ولهذا فلا يمكن للدولة المصرية أن تدير حربًا على الارهاب بشكل منفصل عن البيئة الإقليمية(١٤).

وبناء على ما سبق، فإنه لمواجهة الإرهاب الجديد فى مصر، يمكننا وضع آليات مقترحة لمكافحة الإرهاب تعمل من خلال مستويين دولى ومحلى، وعلى الدولة المصرية العمل فى كلا المستويين بالتوازى، وذلك كالآتى:

الأول: المستوى الدولى

بما أن الإرهاب الجديد عابر للحدود ويستخدم التكنولوجيا الحديثة لذا فالدولة المصرية بحاجة إلى التعاون الإقليمى والدولى لتبادل المعلومات، ومراقبة التنظيمات الإرهابية، وذلك لمواجهة الإرهاب، فعلى الدولة المصرية التحرك على مستوى المجتمع الدولى ومجلس الأمن، من خلال تفعيل واستخدام قرارات مجلس الأمن فى مواجهة الإرهاب الجديد، حيث صدرت العديد من القرارات من مجلس الأمن عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التى تقضى بضرورة مواجهة الإرهاب، ومن أهم القرارات التى أصدرها مجلس الأمن فى

هذا الشأن هما قرارى ١٣٦٨ "الذى أكد على ضرورة عدم الاقتصار على شجب العمليات الإرهابية ولكن لا بد من مواجهتها"، والقرار رقم ١٣٧٣ "الذى أكد على ضرورة اتباع عدد من الإجراءات المتمثلة فى امتناع الدول والحكومات عن دعم الإرهاب، ومنع الأحداث الإرهابية، ومنع تأمين الملاجئ الآمنة لمن يقومون بتمويل الإرهابيين ودعمهم، منع استخدام أراضى الدولة فى الإرهاب الدولى، مساعدة الدول فى عمليات التحقيق فى الجرائم والعمليات الإرهابية التى يتم ارتكابها، وأخيرا منع تحركات الإرهابيين عبر الحدود من خلال التحكم فى الحدود" [١٥] ".

هذا بجانب العمل على صياغة وثيقة وطنية لمهددات الأمن القومى تحدد التهديدات الحالية والمقبلة الداخلية والخارجية، وتضع استراتيجيات وخطط ليس فقط لمواجهة الإرهاب، بل لرسم السياسات وإعادة النظر فى بنية العلاقات والتحالفات المصرية على المستويين الإقليمى والدولى.

الثانى: المستوى المحلى

يتم ذلك من خلال عدة عناصر هى:

- وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب قائمة على استيعاب التطور والتغير فى نهج التنظيمات الإرهابية الجديدة، وأن الأساليب التقليدية لن تجدى معها، وتعرض أفراد القوات المسلحة للخطر المستمر، ومن ثم يجب العمل على وجود آليات بديلة مرنة، والتحرك السريع لمكافحة الإرهاب، والدقة فى جمع المعلومات، والتواصل مع أهالى سيناء بشكل مكثف.
- عدم الاعتماد على الأسلوب الأمنى والمواجهة العسكرية فقط وتجاهل باقى مسارات المواجهة، فذلك يؤدى إلى تفاقم الوضع ويضعف من آليات الحل.

- العمل على ضرب بنية التنظيم المكونة من "التسليح، المال، الاتصالات" بإحكام المراقبة لمنع وصول هذا الثالوث لأفراد التنظيم، وعدم الاعتماد على مواجهة أفراد التنظيم البشرية.
- إحكام المراقبة على قوات الأمن المفصولين والمحالين إلى المعاش خاصة أصحاب التوجهات السياسية والمتطرفة، الذين يمتلكون التكتيكات العسكرية والتدريب، ويمدون الإرهابيين بالمعلومات والخطط.
- العمل على مراقبة الحدود الغربية مع ليبيا بشكل صارم خاصة بعد انهيار الدولة الليبية، والحدود الجنوبية، لمنع تهريب السلاح وتنقل أفراد التنظيمات الإرهابية من خلالها.
- الاستفادة من تجربة روسيا فى حربها مع الإرهاب، وتطويرها للدبابات وتصغير حجمها لسهولة دخولها فى الأماكن الضيقة أثناء المواجهات، وعدم الدفع بالأسلحة التقليدية فى مواجهة الإرهاب بل مواكبة تطور الإرهاب بتطور الأسلحة أيضا.
- المصارحة والشفافية فى التعامل مع الإرهاب، وإعلان خطة الدولة فى مواجهة الإرهاب الجديد عبر وسائل الإعلام المختلفة، ونقل الحقيقة للجماهير لتعبئة المواطنين فى دعم جهود الدولة المبذولة لمواجهة هذا الإرهاب.
- الاهتمام بمراقبة وسائل الاتصال الحديثة وشبكات الإنترنت، التى تستخدمها العناصر الإرهابية، من خلال إنشاء وحدات التتبع والمراقبة لمواقع التنظيم عبر الشبكة، والسرعة فى رصد اتصالاتهم وتحركاتهم ومواجهتها.
- المكافحة القضائية، من خلال تخصيص قضاء ناجز "طوارئ" للبت فى القضايا الإرهابية والعمل على سرعة تنفيذ الأحكام.

- وأخيرًا، المكافحة الفكرية والثقافية، وذلك من خلال تغيير مفاهيم وثوابت تتضمن جوانب متعددة، تأتى على رأسها الأُطر الثقافية، والتعليمية، والدينية، والإعلامية، وهى أطر تحتاج لحوار ومشاركة مجتمعية حقيقية، وبيئة سياسية أكثر انفتاحا، ومحاولة دعم واستيعاب الشباب ومدهم بالفرص لإثبات كفاءتهم وفكرهم لمنع استقطابهم وشعورهم بالحنق على المجتمع وتهميش أنفسهم.
- المؤسسات التربوية "كالأسرة والمدرسة والجامعة" تحتاج لمزيد من التوجيه والتوعية والرقابة لتدعيم الأطر والقيم التربوية السليمة فى نفوس الأجيال، وحثهم على حب الوطن والانتماء له، وكذلك المؤسسات الثقافية والإعلامية المختلفة عليها دور أساسى فى بناء الفكر الإيجابى وبثه بمختلف الوسائل لكى يساهم فى بناء الشخصية السليمة التى تحبذ البناء وتنبذ الهدم والعنف.
- هذا بجانب الدور المنوط به المؤسسات الرياضية فى دعم الشباب وتنمية مهاراته الرياضية والجسدية المختلفة، وبث روح الحب والتسامح فى المسابقات الرياضية المختلفة.
- تجفيف منابع الإرهاب من خلال دراسة الظروف الاجتماعية والثقافية للعناصر الإرهابية، والتعرف على نشأتهم، وطرق استقطابهم، والفكر الذى جذبهم للتطرف والإرهاب.
- العمل على إنقاذ الأجيال الجديدة من الشباب من الشعور بالتهميش والظلم والفساد ومحاولة دمجهم فى المجتمع، واستيعاب ثقافتهم وهوياتهم الجديدة وعدم النفور منها، ودراسة احتياجاتهم العمرية وخصائصهم النفسية والثقافية والاجتماعية، لإعادة دمجهم فى المجتمع.

المراجع

١- هويدا عدلى رومان، النظام العالمى وتمويل التنمية وظاهرة الإرهاب، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخمسون، العدد الأول، مارس ٢٠٠٧.

٢- هيثم عبد السلام، مفهوم الإرهاب فى الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥، ط١، ص ص ٤٢-٤٥.

٣- مجدى صبحى، عن العلاقة بين الاقتصاد والعنف، الديمقراطية، العدد ٦٧، يوليو ٢٠١٧، ص ص ٥٣: ٥٤.

٤- مجدى صبحى، عن العلاقة بين الاقتصاد والعنف، المرجع السابق، ص ٥٤.

٥- هناء عبيد، فى فهم التطرف أى جديد؟، الديمقراطية، العدد ٦٧، يوليو ٢٠١٧، ص ص ٦-٧.

٦- صلاح حمودة، الإرهاب، الحوار المتمدن، ٢٠١٦.

٧- قدرى حفنى، العلاقة بين التطرف والإرهاب، الديمقراطية، العدد ٦٧، يوليو ٢٠١٧، ص ٣١.

٨- قدرى حفنى، المرجع السابق، ص ٣١.

٩- قدرى حفنى، المرجع السابق، ص ٣٣.

١٠- هيثم عبد السلام، مرجع سابق، ص ٤٦.

١١- عمرو الشوبكى، تحولات جماعات العنف وتحدى الإرهاب الجديد، الديمقراطية، العدد ٦٧، يوليو ٢٠١٧، ص ٤٥.

http://orient-news.net/ar/news show.

١٢- سماح عبد الصبور، الإرهاب الرقمى: أنماط استخدام الإرهاب الشبكى، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستدامة، أكتوبر ٢٠١٤.

١٣- أحمد كامل البحيرى، الحرب البطيئة لمواجهة الإرهاب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧.

١٤- أحمد كامل البحيرى، المرجع السابق.

SOCIAL CAUSES OF NEW TERRORISM

Hend Fouad

Globalization has led to profound changes in the world; some of which were in favor of terrorism, and some others caused terrorism to go from local to global. Terrorism utilized communications development and easy information access. These changes and developments make us wonder about the method of these terrorist organizations, their origin, and the social causes of having extreme element joining such organizations, especially in the time being. Therefore, this study attempts to know the new strategies of terrorist organizations, the social causes of extremism and terrorism, and the significant mechanisms proposed to face it.